قال الصفار: ألا ترى أنا قد اتفقنا على أنه يعمل في المضمر، فالمسألة مهملة فينبغي أن يرتكب فيها طريق القياس، ومن ادعى أنه يعمل لم يكن ليكون قد اختلق مذهباً بل أقصى مراتبه أن يكون قد ذهب لبعض ما ذهب إليه الكسائي حيث ذهب إلى أنه يعمل على الإطلاق مع أن سيبويه يفهم منه هذا لأنه خص المنصوب بالذكر.

وأيضاً فإن طلب اسم الفاعل للمرفوع أشد فإنه متى وقع خبراً أو صفة لزمه الضمير فلما كان طلبه له أشد عمل فيه.

أما باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى:

فقد قال الصفار توضيحاً لهذا الباب: يريد أن اسم الفاعل الذي تقدم إذا اعملته في الظرف فاتسعت فيه فإنه يصير بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين نحو (معطى) فتقول: يا سارق الليلة أهل الدار، فيصير بمنزلة يا معطى زيد درهماً، فزعم سيبويه أن يا سارق الليلة على الاتساع، واعتل لهذا النحويون بأن في ـ فيه ـ تبطل الإضافة لأنها تفصل، فلهذا تقول أن هذا الظرف متسع فيه.

فإن قلت: ألم تجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحرف الملفوظ به نحو: لا أبا لزيد[1]، فالأحرى أن تجيزوا هذا الذي هو سرق فما عذركم عن هذه الورطة التي وقعتم فيها؟

---

(1) هذه اللام هي اللام المقحمة، قال ابن هشام: ومن ذلك قولهم لا أباً لزيد ولا أخاً له ولا غلامي له على قول سيبويه إن اسم لا مضاف لما بعد اللام وأما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيهاً بالمضاف لأن الصفة من تمام الموصوف وعلى قول من جعلهما خبراً وجعل أباً على لغة من قال ـ مكره أخاك لا بطل ـ وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله بيضك ثنتا وبيضي مائتا فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف.

حاشية الدسوقي على المغني ١/ ٢٢٧